برعاية المجلس العراقي للسلم والتضامن

طاولة حوارية بشأن انتخابات مجالس المحافظات

«التوقعات والنتائج»

بغداد / علي القيسي

اكد القاضي هادي العزيد ؛ان مفوضية الانتخابات لم تتمكن من حصر عدد الاشخاص الذين بلغوا سن الرشد الانتخابي منذ اول انتخابات وحتى الانتخابات الاخيرة , فضاع على الكثير فرصة الانتخاب . جاء ذلك خلال حديثه في «طاولة حوارية» – بشأن انتخابات مجالس المحافظات / النتائج والتوقعات . التي نظمها المجلس العراقي للسلم والتضامن ,السبت الماضي ,والتي تناولت جوانب متعددة ,وقراءات متنوعة للانتخابات الاخيرة التي شارك فيها نحو ٥٠٪ من عدد الناخبين البالغ عددهم ١٥ مليوناً .مسلطة الضوء على معايير النزاهة ,والاعلام الانتخابي ,والمجتمع المدني ثم المراقبة المستقلة ,ومشاركة المرأة واخيرا قراءة سياسية للنتائج .شارك فيها اضافة الى القاضي هادي العزيد المفكر الديمقراطي ضياء الشكرجي ورئيس شبكة عين لمراقبة الانتخابات مهند الكناني والناشطة في منظمات المجتمع المدني هناء ادور فضلا عن عدد من المعقبين في مقدمتهم الدكتور عقيل الناصري . وقال العزيد ؛ لا شك ان الانتخابات الاخيرة كانت منعطفا كبيرا في المسيرة السياسية للعراق .ويمكننا في هذه الجلسة تأشير السلبيات التي رافقت العملية الانتخابية ..ولنبدأ من سجل الناخبين الذي لم يكن دقيقا .وربما ان القائمين عليه معذورون لعدم وجود احصاء.

السجل الانتخابي

وكشف القاضي العزيد؛ عن خلو السجل من احصائيات دقيقة لنسبة الاميين ، مبينا ان المعايير الدولية عندما تعالج نسبة الاميين في العالم الثالث ، تضع آلية التصويت الذي لا يجيد القراءة والكتابة اما تضع رمز او علامة على الكيان السياسي او تقوم هيئة مستقلة باستشراف رأيه في الشخص المرشح . يضاف الى ذلك السجل شابه عيب كبير بالنسبة للمهجرين داخل الوطن فنسبة عالية جدا وانا واحد منهم لم اتمكن من التصويت لعدم وجود الاسماء لدى المحطات والمراكز الانتخابية . ولام العزيد المفوضية التي حاولت هي الاخرى بحسب قوله القاء العبء على المواطن ! .في الوقت الذي ندري ان هذه مهمة من مهمات المفوضية التي رصدت لها من الاموال ما يوازي اكبر الوزارات انفاقا، فكان على المفوضية ان تأخذ هذا الجانب بنظر الاعتبار ،لذلك كانت نسبة المشاركة ٥٠٪ وهذا ما يتعلق بالسجل الانتخابي .

الوضع الانتخابي

وبين القاضي العزيد؛ان العملية التشريعية المؤسسة للوضع الانتخابي شابتها عيوب كثيرة . ومازالت الاحداث طرية في اذهاننا عندما عرض قانون الانتخابات وقانون العفو العام وقانون الموازنة العامة في سلة واحدة ..فظهر قانون الانتخابات بوضعه بعد ان تم الاعلان على مواده كافة بجلسة علنية واحدة بأستثناء المادة ٢٤ التي تمت في جلسة سرية وكان ما كان ، في القانون المقترح الذي رفع الى ديوان الرئاسة . كانت المادة ٥٠ التي تؤشر النسب المطلوبة لغير المسلمين .وكل الموجودين في مجلس النواب كانوا قد رفعوا ايديهم تأييدا لتلك النسب ، لكن الغريب ان كل الايادي انخفضت امام هذا الامر عندما اعيد النظر بالمادة ٢٤ ولم نجد سببا ، ولم نجد مبررا،فالامر الذي دعا مجلس النواب من جديد ان يصدر تعديلا لنسب المسيحيين والايزيديين والصابئة .

المعايير الدولية

عرج بعد ذلك القاضي العزيد الى الحديث عن المعايير الدولية للانتخابات موضحا ؛ لقد بذلت الامم المتحدة جهدا لا يمكن نكرانه في مسألة وضع المبادئ والمعايير الدولية للانتخابات والانتخابات النزيهه من خلال المصادر المعتمدة.ولابد لنا من معرفة تلك المصادر التي هي : اولا- المصادر الدولية وعلى رأسها الاعلان العلمي لحقوق الانسان والنصوص الواضحة والصريحة التي تمكن كل فرد من ان يترشح للانتخابات وله الحرية الكاملة في هذا الامر .كذلك العهد الدولي للحقوق المدنية والانسانية ، والمادة ٢٥اكدت هذا المبدأ ،والحقوق الخاصة بحقوق الانسان في اوروبا وامريكا بل شمل هذا الاعلان المعاقين في الترشيح والانتخاب .

ثانيا – الاعلان العربي لحقوق الانسان ٢٠٠٤الصادر من الجامعة العربية والذي صادقت عليه الدول العربية .

ثالثا –اعلان حقوق الانسان الصادر عن المؤتمر الاسلامي المنعقد بالقاهرة ١٩٩٠ .

رابعا –الاعلان الافريقي الذي شمل بعض الدول العربية .

خامسا –المصدر الوطني ؛ لا ينكر ان الدستور كفل حق الترشيح ..وما لحق ذلك من انظمة وتشريعات .

وعلى ضوء ذلك وضعت الامم المتحدة معايير الانتخابات وهي :

حق الاشتراك بصفة ناخب او مرشح وان لايجوز لأي دولة ان تحد من صفة الاشتراك .اللهم الا اذا كان الامر يتعلق بالسلم او بفقدان الاهلية .

حق الاقتراع السري .

الهيئة المستقلة النزيهة ؛ لابد من وجود جهاز مستقل يأخذ على عاتقه مسألة الانتخابات .وعند الرجوع الى القانون الذي انشئت بموجبه المفوضية العليا للانتخابات نجد ان المادة ٩تؤكد ان الهيئة تكون من جميع مكونات الشعب العراقي . وهذا عيب ؛اما ان نكون مواطنين او مكونات !.الامر الذي دفع احد اعضاء مجلس النواب الى رفع دعوة في المحكمة الاتحادية بسبب عدم تمثيل المسيحيين في الهيئة المستقلة للانتخابات وقد ردت الدعوة من ناحية الشكل واقيمت مجددا .

هذه الهيئة يجب ان تكون نزيهة ويتم ذلك من خلال وجود جهاز رقابي يأخذ على عاتقه مسألة عمل الهيئة بما فيها فرز الاصوات واحتسابها .فضلا عن رقابة القضاء.

واضاف العزيد ؛ كان بودي ان اقول ان المواطن العراقي كان اكثر سموا ًمن السلطة التشريعية القلقة في تشريعاتها واكثر سموا ً من الهيئة المستقلة للانتخابات بمحدودية المهنية وقد وضع المواطن بصمته على هذه الانتخابات .

وختم القاضي هادي العزيد حديثه بالقول ان مفوضية الانتخابات لم تكن موفقة في تحديد مقاعد المرأة في مجالس المحافظات وقد كانت متلكئة في هذا الجانب.

مراقبة الانتخابات

من جهته اوجز رئيس منظمة شبكة عين لمراقبة الانتخابات مهند الكناني اهم الانتهاكات والخروق التي حصلت اثناء الاقتراع فقال: سجل الناخبين حوى على اخفاق اجرائي واخر تشريعي ؛ اما الاجرائي فأول الاخفاقات تتمثل بسجل الناخبين الذي هو سجل ورقي يطبع في بلد آخر غير العراق ويحتمل اسقاط اسماء عديدة ..وبصدد الاجراء التشريعي اوضح الكناني ؛ان مصدر المعلومات هو البطاقة التموينية ..وبدون سجل الكتروني لايمكن ان يعتمد على شئ .وقد رافق تحيث سجل الناخبين اخفاقات منها تغيير محل السكن وتصحيح الاسم والحذف بسبب الوفاة اذ اغلبية المتوفين لم تحذف اسماؤهم ومن ثم موضوعة المهجرين واخفقت المفوضية في تحديد المشمولين بالمادة ١٤٠ منهم وكيف يتم معرفتهم ! هذا وفضلا عن الاخفاق في ضعف الاعلام في مسألة تحديث سجل الناخبين وكذلك الاخفاق في الدعاية للانتخابات .

وبين الكناني ان تحديث سجل الناخبين حصل قبل قانون الانتخابات .وسجلت الكيانات السياسية ايضا قبل اصدار القانون حيث سجلت الكيانات الاول الامر كأنها كيانات فردية ودون ان تعرف كيفية احتساب الاصوات والاخفاق الاكبر بحسب رأي الكناني ؛هو غياب قانون الاحزاب .اما الايجابيات فهي دخول هيئة النزاهة التي اكتشفت ٦٥ حالة تزوير شهادات وهذا من المعيب على الكيان السياسي الذي رشح افراد بشهادات مزورة .

وقال الكناني ؛ان الخلل الذي تم تأشيره في الحملات الانتخابية يتمثل باستخدام النفوذ الحكومي واستخدام المال الذي هو سآئب .بل حملات دعائية كانت تدار بارقام فلكية ،خيالية مرعبة جدا ًوأشرنا الى خرق كبير في الاقتراع الخاص بمنتسبي الجيش والشرطة حيث كان السجل مفتوحا بسبب وحين ارادت المفوضية تدارك ذلك التجأت الى البطاقة التموينية .وحدث تلكؤ اذ العسكري الذي وحدته في الموصل واهله في مدينة اخرى كيف يتسنى له جلب البطاقة التموينية ما دفع الى حصول ارباك في سجل الناخبين ..وختم الكناني حديثه بالقول ان معظم الكيانات السياسية تفتقر الى الثقافة القانونية خصوصا في تقديم اعتراضاتها المتعددة التي تصب في النتيجة في تلافي التقصير مستقبلا خصوصا في امور تعد واضحة للعيان ومنها كما تقول ؛في حالة انسحاب المرأة من مجلس المحافظة لا تعوض بامرأة اي بديلها ليس بالضرورة تكون امرأة

وكشفت أدور عن ان الاحزاب السياسية ومن خلال احتكاكنا لم ترشح المرأة لنشاطها الحزبي او ما تتمتع به من مؤهلات بل العلاقات العامة تلعب دورا في الاختيار للترشيح . اخيرا اشارت الناشطة هناء ادور الى»لايمكن قيام ديمقراطية من دون مشاركة المرأة مشاركة فاعلة «

تفكيك نتائج الانتخابات

وجاء دور الكاتب والمفكر الديمقراطي ضياء الشكرجي ليدلو بدلوه قائلا :اود ان اشير في البداية الى مفارقة تشي بخرق ،وهي ظاهرة غريبة تثير التساؤل ، هل من المعقول ان تحتاج المفوضية الى اسبوع كامل حتى تفرز وتعد الاصوات ؟ .وبعدما ظهرت النتائج ،انها لا تحتاج إلا لساعة وبينت أدور سماح المفوضية للكيانات السياسية بان تكون النساء في آخر القائمة وهذا اعطى انطباعاً وتصوراً لدى المواطن بان القضية شكلية وهذه كلها ايحاءات تدلل على هامشية المرأة بحسب رأيها .واسترسلت الناشطة هناء ادورفي تقديم الشكاوى اذ ليس من المعقول ان يتم تقديم ٩ طعون فقط وحجم الخروق كبير !..يذكر ان شبكة عين لمراقبة الانتخابات تتكون من ائتلاف نحو٢٦٥ منظمة مجتمع مدني ولديها نحو٢٣ الف مراقب في عموم البلاد .

منظمات المجتمع المدني

شاركت الناشطة في مجال منظمات المجتمع المدني هناء ادور برأيها الذي كان نتيجة تجربة ميدانية في العمل والتعاون والتنسيق مع المفوضية المستقلة حيث ساهمت بتدريب اكثر من ٦٠٠ مرشحة فقالت ادور : ان الانتخابات اشرت وعي المواطن ..وهذه البداية تحتاج منا كمنظمات مجتمع مدني بذل المزيد من العمل .ولابد من القول ان الانتخابات الاخيرة حصل فيها تعاون كبير بين المفوضية ومنظمات المجتمع المدني خصوصا الشراكة في العمل في مجال التوعية الانتخابية ..وكنا كمنظمات مجتمع مدني قد اشرنا مبكرا من خلال استطلاعات الرأي التي اجريناها ضعف الاقبال على الانتخابات وليس بحجم انتخابات ٢٠٠٥

وعرجت أدور للحديث عن الجانب التشريعي فقالت ؛ كان هناك غبن واجحاف في حق المرأة ،اذ التشريع قد حدد نسبة ٢٥٪ وقد خرقت في ظل الفوضى التي سادت هذه الفقرة. ما اضطرنا الى قيام بأعتراض امام رئاسة الجمهورية وقبل الطعن .

واحدة لتوزيع المقاعد في جميع المحافظات بحساب بسيط جدا ً..هل معقول ان يمضي اسبوع والمقاعد غير موزعة وهي ليست قضية معقدة .اي فرد يعرف الحساب بشكل بسيط يعرف ذلك .

واوضح الشكرجي ؛ ان عملية التحول الديمقراطي خاصة في بلد لم يمر بتجربة ديمقراطية لا في زمن الدولة الحديثة ولا قبلها . من الطبيعي ان نحتاج الى اشواط من الزمن وعقود حتى تكتمل العملية الديمقراطية .ومثلما اشر الذين سبقوني من الاخوة تحسن الاداء الديمقراطي عن السابق ..ويحتاج شعب لم يجرب الاحزاب الى وقت حتى يجربها .. وهناك مؤشرات على التحول وتحول ايجابي..وتحول مهم جدا ً وان كان متواضعا ً، لكنه تحول مهم جدا ً يمكن ان تعقبه تحولات اهم .وهذا كله ينعكس على وعي الناخب .

وتابع ؛ حتى نسمي الاشياء بأسمائها نقول ان اكثر القوى التي هددت المشروع الديمقراطي بالانهيار معروفة ،هي القوى التي سيست الدين ،واستخدمت الطائفية السياسية .واستخدام الطائفية السياسية في الواقع يشكل خرقاً لشرط اساسي من شروط الديمقراطية وهو التعددية السياسية . اذ تحولت التعددية السياسية او ما تسمى بالاكثرية الى اكثرية طائفية أي تعددية طائفية لان الناخب يذهب لانتخاب طائفته وبالتالي هذا لا يسمى عملية سياسية وانما تخندق طائفي او قومي .

واشار الشكرجي الى ظاهرة التحولات التي نشهدها قائلا :لدينا ظاهرة تحول الخطاب لكثير من القوى الاسلامية بل حتى المؤسسة الدينية ..يعنى الخطاب اصبح اقرب للخطاب المدني او العلماني منه الى الخطاب الديني والان المرجعية عندما تصدر بيانا لم تكتف بالقول «على مسافة واحدة»اي عندما تعطي نصيحة لمن ينتخب الناخب تقول الانزه والاكفأ ولم تقل الاحوط.

وبين الشكرجي ان كثيراً من القوى السياسية بدأت تستخدم مصطلحات العلمانية ! بينما كانت العلمانية تعني كفراً والحاداً. الان الكلمة بدأت تألف تدريجيا ..وقال هناك ظاهرة ايجابية جدا ً وذلك عندما تصدعت القوائم الطائفية .وشكرت الطائفيين على هذا التصدع .وهذه ظاهرة ايجابية جدا ً .اماتحول موقف المرجعية الدينية فكان على ثلاث مراحل ؛اولا دعمت الانتخابات .. وثانيا لم تع مواصفات لقائمة معينه لكنها لمحت لما يشبه التصريح ..وثالثا قالت انها على مسافة واحدة من جميع القوائم ،وتمنى ان تكون الخطوة القادمة متقدمة كي تقول هذا ليس شأني ايها الناخب اختر من يناسبك .

النقل: (١٠) ملايين زائر تفوق امكانية الوزارة

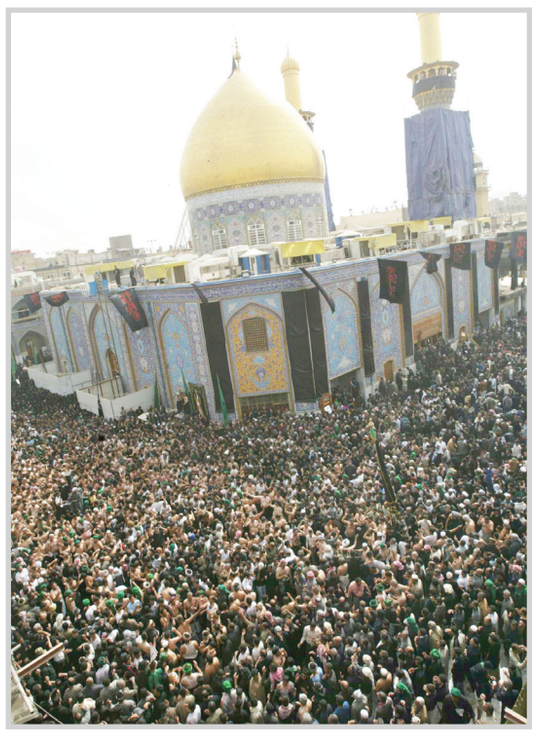

بغداد / المدى

رفض وزير النقل عامر عبد الجبار اتهامات محافظ كربلاء للوزارة بالتقصير في توفير وسائل نقل كافية لإعادة الزائرين إلى محافظاتهم.

وبين عبد الجبار أن أعداد الزائرين التي تجاوزت الـ ١٠ ملايين شخص تفوق إمكانيات الوزارة التي تمتلك فقط ٥٥٠ حافلة لنقل الركاب، واوضح بحسب «راديو سوا» أن حالة الزحام التي شهدتها كربلاء أدت إلى حدوث ٣٧ حالة ولادة في الشارع:

وأشار إلى تشغيل خط القطار بين بغداد والمسيب أول مرة بواقع ستة قطارات في اليوم الواحد بغية تسهيل نقل الزائرين:

وأضاف أن كثرة عدد نقاط التفتيش على الطرق المؤدية إلى كربلاء أعاقت سير المركبات التي تستغرق عملية تفتيشها ساعات طويلة:

واتهم أعضاء مجلس محافظة كربلاء بضعف الأداء خلال الزيارة الأربعينية، مضيفا قوله: «نحن أرسلنا وفدا كاملا من ثلاثة مدراء عامين، واشتركنا بغرفة العمليات وساعدنا في النقل ولدينا تسجيلات فيديو وثقنا بها أعداد الحافلات

انجاز (٩٠٪) من مشروع مد الكيبل الضوئي بين الموصل وكركوك

الموصل/نوزت شمدين

ذكر هلال الأحمدي مدير إعلام مديرية اتصالات وبريد نينوى، في تصريح للمدى أمس، أن مشاريع الاتصالات في محافظة نينوى منذ عام ٢٠٠٨ والى الوقت الحالي سارت في ثلاثة اطر: الأول مشاريع بتمويل من وزارة الاتصالات، والثاني ضمن المبالغ المخصصة لتنمية الاقاليم، والثالث بمبالغ من لجنة اعتمار وإسناد عمليات أم الربيعين، وبين الأحمدي بأن المشاريع المنجزة هي مد الكيبل الضوئي بين ناحيتي بعشيقة وبرطلة، وقد أدخل الى الخدمة فعلياً، وكذلك بين القوش والشيخان، وهو خط بديل(احتياط)، وخط بادوش الذي يمتد من مفرق حميدات الى بدالة بادوش لربطها مع بدالة نينوى بالكيبل الضوئي، وسيتم تشغيله قريباً، وهناك أيضا كيبل ضوئي من مفرق الحمدانية الى بدالة الحمدانية، وهو خط بديل أيضا، وكيبل ضوئي اخر لربط ناحية القحطانية والعدنانية مع بدالة سنجار، وفي داخل مدينة الموصل، تم مد كيبل ضوئي من جسر السويس الى مفرق حي السكر، لربط بدالة الزهور مع بدالات الحدباء والعربي(خط بديل)، وأوضح مدير الإعلام بان هناك مشاريع قيد الانجاز ومنها ربط حمام العليل مع بدالة القيارة، وهو خط بديل، اضافة الى مد كيبل ضوئي بين الموصل وكركوك ولمسافة(١٨٠كم)، وقد انجز منه ما يقرب من(٩٠٪)وهو تنفيذ مباشر من قبل كوادر مديرية اتصالات وبريد نينوى. وفيما يتعلق بمشاريع تنمية الاقاليم أشار هلال الأحمدي إلى أن هناك عشرة مشاريع نفذت للفترة من عام ٢٠٠٨ ولغاية ٢٠٠٩/١/٢٧، وهي تجهيز بدالات ب(٣٠٠٠)خط لكل من(المحلبية والقحطانية والقيارة وزمار ووانه وتل عبطة)، مع تنفيذ شبكة هاتفية في القحطانية، وتوسيع الجناح الإداري في مقر المديرية، وقال مدير الاعلام: أما بالنسبة للمشاريع التي مولتها لجنة إسناد عمليات أم الربيعين، فكانت على النحو التالي: صيانة واصلاح عوارض شبكات الهاتف الخارجية، نفذ منه بحدود(٢٠٪)، إعادة تأهيل ابنية البدالات(نينوى والزهور والوحدة والحدباء وسومر والعربي)، وتجهيز كيبل بسعة(٣٠٠)زوج لمطار الموصل، وهو في طور التنفيذ حاليا، وصيانة وتأهيل الهيكل الخارجي لمديرية اتصالات وبريد نينوى، مع بدالة الدواسة وقد انجز العمل بنسبة(٩٥٪)، وضمن المبالغ التي خصصتها أيضا لجنة الإسناد تم مد كيبل ضوئي بين بدالة حي العربي، ومكتب انتخابات نينوى.

برلمانية تدعو الى اعتماد ستراتيجية بتفعيل حقوق المرأة

بغداد / المدى

قالت رئيسة لجنة المرأة والطفولة في مجلس النواب سميرة الموسوي،امس الثلاثاء، إن المرأة مازالت مهمشة، داعية الجهات الحكومية الى اعتماد ستراتيجية دقيقية بتفعيل حقوق المرأة في الدوائر والمؤسسات الحكومية في ظل تغيير سياسي محتوم.

وأوضحت الموسوي بحسب (اصوات العراق) أن "الجهات الحكومية يجب ان تبنى سياسة ستراتيجية واضحة في تفعيل القوانين التي تخص المرأة وتحمي حقوقها"، لكن "مازالت المرأة مهمشة وحقوقها ركنت على الرف".

وأضافت "شكلت الجهات الحكومية عددا من الدوائر التي تهتم وتدافع عن حقوق المرأة، الا انها بقيت حبرا على ورق لعدم رسم منهجية عمل واضحة لها ولم تتخصص ميزانية مالية منطقية لعملها".

وأضافت أن "اللجنة قدمت دراسة الى مجلس النواب من اجل دعم النساء لاسيما المطلقات والارامل بتخصيص رواتب شهرية او توفير فرص عمل"، مبينة أن "اللجنة تتعاون مع موسسات المجتمع المدني لفتح مراكز تدريبية مهنية تساعد النساء العاطلات على ايجاد فرص عمل بعد حصولهن على شهادات خبرة".

ولفتت إلى أن اللجنة "خرّجت وبالتعاون مع منظمة المعهد العراقي ٥٠٠ ارملة وغالبيتهن من خريجات الدراسة المتوسطة، ونحن في طريقنا الى ايجاد فرص عمل تناسب وضعهن الاجتماعي، لكننا نحتاج إلى رسم سياسة ادارية، إذ لدينا اتفاقيات دولية في مجال حقوق المرأة الا ان موسساتنا الحكومية تجهل ادارتها".